

تحرك عاجل

إعدام الشيخ نمر النمر

أعدم الشيخ نمر النمر يوم 2 يناير/كانون الثاني بدون أن تُخبر عائلته بإعدامه أو يُعاد جثمانه إليها. وقد أصدرت محكمة متخصصة في قضايا مكافحة الإرهاب حكماً بإعدامه في محاكمة شابته عيوب قانونية كثيرة.

أعدم الشيخ نمر النمر برفقة 46 سجيناً آخر يوم 2 يناير/كانون الثاني. ولم تخبر السلطات عائلته باقتراب موعد إعدامه. كما أنها رفضت حتى الآن إعادة جثمانه إلى ذويه من أجل دفنه بالرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها عائلته، الأمر الذي فاقم معاناتها. ويعتقد نشطاء أن السلطات قد دفنت جثمانه.

وقد شددت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أنه في أعقاب إعدام شخص ما، فإن "رفض تسليم الجثمان من أجل دفنه، (قد) يكون له أثر ترهيب عائلته أو معاقبتها من خلال تركها عمداً في حالة من عدم اليقين والمحنة العقلية."

أيد قسم الاستئناف التابع للمحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة الرياض حكم الإعدام الصادر على الشيخ نمر النمر، ثم أيدت المحكمة العليا الحكم في وقت سابق من عام 2015 بدون أن يُخبر أو عائلته أو محاموه بذلك. ويُفترض أن الملك سلمان بن عبد العزيز صدّق على حكم الإعدام في وقت ما من عام 2015.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إنه "يشعر بالصدمة والإحباط بسبب إعدام السعودية مؤخراً 47 شخصاً، بمن فيهم رجل الدين الشيخ نمر باقر النمر. وقد أدين الشيخ النمر، وعدد من السجناء المعدمين الآخرين، في أعقاب محاكمات أثارت مخاوف حقيقية بشأن طبيعة التهم وعدالة الإجراءات القضائية المتبعة." وقال المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، زيد رعد الحسين، إنه "يشعر بالأسف لإعدام الشيخ نمر النمر وأي شخص لم يرتكب جريمة تعتبر من "الجرائم الأشد خطورة" حسب القانون الدولي لحقوق الإنسان."

يرجى الكتابة فوراً باللغة الإنجليزية أو العربية أو اللغة الخاصة بكم:

▪ دعوة السلطات السعودية إلى إرجاع جثمان الشيخ نمر النمر إلى ذويه بدون إبطاء؛

- حث السلطات السعودية على إعلان وقف فوري لتنفيذ أحكام الإعدام على أن تلغى هذه العقوبة لاحقاً، مع تخفيف أحكام الإعدام الصادرة على المدانين الذين ينتظرون تنفيذها فيهم؛
 - دعوة السلطات السعودية إلى جعل الأخبار المتعلقة بتنفيذ أحكام الإعدام متاحة للملأ وإخبار عائلات المدانين ومحاميهم بشكل كامل بشأن قضاياهم، وإخطارهم بأي مواعيد مقررة لتنفيذ أحكام الإعدام.
- يرجى إرسال المناشدات قبل 2 مارس/آذار 2016 إلى:**

الملك ورئيس الوزراء
سلمان بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: (عن طريق وزارة الداخلية)
+966 11 403 3125 (يرجى مواصلة المحاولة)
تويتر: @KingSalman
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزير الداخلية
وزارة الداخلية، ص. 2933، طريق المطار،
الرياض 11134 المملكة العربية السعودية
فاكس: +966 11 403 3125 (يرجى مواصلة المحاولة)
صيغة المخاطبة: صاحب السمو

ونسخ إلى:
رئيس لجنة حقوق الإنسان
بندر محمد عبد الله العيبان
لجنة حقوق الإنسان
ص.ب 58889، الرياض 11515
طريق الملك فهد

مبنى رقم 3، الرياض
المملكة العربية السعودية

فاكس: + 966 11 418 5101

البريد الإلكتروني:

info@hrc.gov.sa

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الثاني من التحرك العاجل 14/271 مزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/2452/2015/en/>

تحرك عاجل

إعدام الشيخ نمر النمر

معلومات إضافية

حكم على الشيخ نمر النمر، الذي كان إمام مسجد العوامية في مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية في السعودية، من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة في أكتوبر/تشرين الثاني 2014 لإدانته بمجموعة من التهم الفضفاضة، التي استُمدت معظم أدلتها من خطب دينية ومقابلات نسبت إليه. وخلصت منظمة العفو الدولية من خلال فحصها لهذه النصوص إلى أن النمر كان يمارس حريته في التعبير، ولم يكن يحرض على العنف. وعدد من هذه التهم، ومن بينها "عصيان الحاكم" لم يكن ينبغي أن تكون جرائم يدان بها الشخص أصلاً لأنها تجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وحقوق الإنسان الأخرى. التهم الأخرى فضفاضة، وقد أسيء استخدامها في هذه القضية لمعاقبة من يمارس حقوق الإنسان.

وقد حُرم الشيخ نمر النمر خلال مراحل المحاكمة من الاطلاع الكافي على الوثائق القانونية والأدلة المقدمة ضده، كما حرم من الاتصال بمحاميه خلال فترة اعتقاله في مرحلة ما قبل المحاكمة، وخلال المراحل المهمة من المحاكمة، ولم يسمح له بالوقت الكافي واستخدام التسهيلات الموجودة لإعداد دفاعه. قبلت المحكمة الشهادات المكتوبة التي قدمها الضباط الذين اعتقلوه، لكنها لم تسمح لفريق الدفاع عن الشيخ النمر باستجواب هؤلاء الضباط أمام هيئة المحكمة لمساءلتهم بشأن أقوالهم في مخالفة صريحة للقوانين السارية في السعودية. ومنع محامي الشيخ النمر من الحديث إلى وسائل الإعلام بشأن الإجراءات القضائية المتبعة في المحاكمة، وأرغم على توقيع تعهد بشأن عدم السماح للآخرين بالاطلاع على وثائق المحكمة.

يشتكي السعوديون في المنطقة الشرقية ومعظمهم من الشيعة من التمييز والمضايقات على يد السلطات. ونظم هؤلاء السعوديون مظاهرات للاحتجاج على مضايقة الشيعة، واعتقالهم وسجنهم من أجل أشياء مثل الاحتفال بمناسبات دينية، ومخالفة القيود التي تفرضها السلطات ضد بناء مساجد للشيعة ومدارسهم الدينية، والتعبير عن الدعم للمحتجين في البحرين؛ وذلك استلهاماً في جانب منها للاحتجاجات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011.

اتخذت السلطات السعودية إجراءات قمعية ضد الأشخاص الذين تشتبه في أنهم يشاركون في الاحتجاجات أو يدعمونها، أو يعبرون عن آراء منتقدة للدولة. واحتجز المحتجون في الحبس الانفرادي بدون توجيه تهم رسمية لهم على مدى أيام أو أسابيع في كل مرة. وقال بعض المعتقلين إنهم عذبوا أو تعرضوا لسوء المعاملة. وقتلت قوات الأمن منذ عام 2011 نحو 20 شخصاً على الأقل لهم ارتباط بالاحتجاجات في المنطقة الشرقية، بينما تعرض مئات آخرون

إلى الاعتقال. والشيخ نمر النمر هو واحد من سبعة أشخاص حكم عليهم بالإعدام بسبب صلتهم باحتجاجات عامي 2011 و 2012. ومن ضمن هؤلاء الستة، أعدم ثلاثة أشخاص مع الشيخ نمر النمر. أما الثلاثة المتبقون الذين اعتقلوا عندما كانت أعمارهم دون سن 18 عاماً، فقالوا إنهم تعرضوا للتعذيب من أجل إرغامهم على "الاعتراف"، ولا يزالون ينتظرون تنفيذ أحكام الإعدام فيهم. وأحد هؤلاء الثلاثة هو علي النمر، ابن أخ الشيخ نمر النمر (اطلع على التحرك العاجل 14/143 والتحرك العاجل 15/229، كما يرجى الاطلاع على الرابطين التاليين:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/014/2014/en/>

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/2671/2015/en/>

ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أنه لا يمكن تطبيق عقوبة الإعدام إلا في "الجرائم الأشد خطورة"، والتي فسرها خبراء الأمم المتحدة على أنها تعني الجرائم التي تنطوي على "القتل العمد".

عقوبة الإعدام عقوبة قاسية ولاإنسانية وحاطة بالكرامة الإنسانية. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في كل الأوقات، بغض النظر عن الشخص المتهم، أو الجريمة المرتكبة، أو كون المتهم مذنباً أو بريئاً أو طريقة تنفيذ الإعدام.

الاسم: الشيخ نمر باقر النمر

الجنس ذكر أم أنثى: ذكر

معلومات إضافية عن التحرك العاجل: 14/271، رقم الوثيقة: MDE 23/3250/2016، تاريخ الإصدار: 20 يناير/كانون الثاني 2016